

## الفصل الأول

### مدخل إلى المعاملات الإسلامية

- المبحث الأول: معنى فقه المعاملات والألفاظ ذات الصلة
- المبحث الثاني: نظرة الإسلام إلى فقه المعاملات المالية
- المبحث الثالث: خصائص فقه المعاملات المالية
- المبحث الرابع: أنواع المعاملات المالية:
- المبحث الخامس: مصادر فقه المعاملات المالية

## المبحث الأول : معنى فقه المعاملات والألفاظ ذات الصلة

يشتمل هذا المبحث على مطلبين :

الأول : معنى فقه المعاملات .

الثاني : الألفاظ ذات الصلة بفقه المعاملات .

### المطلب الأول: معنى فقه المعاملات

قبل بيان معنى فقه المعاملات باعتباره لقباً على صفة معينة، لابد من بيان معنى ما يتركب منه هذا اللقب .

أولاً : معنى فقه المعاملات باعتباره مركباً إضافياً :

1- تعريف الفقه :

الفقه في اللغة: الفهم والعلم والفتانة،<sup>(1)</sup>والفقه هو الشق والفتح لمعرفة بواطن الأمور والوصول إلى أعماقها، قال ابن الأثير في تقرير المعنى الأخير للفقه: ((والفقه مشتق من تفقؤ الشيء . يقال في اللغة : فقأ الشيء إذا انفتح ، وفقأ الجرح إذا انفرج عما اندمل، والاسم فقيه والهاء والهمزة تبدلان ، تجري إحداهما عن الأخرى فقيه فقيه وفقيه . والفقيه هو العارض الذي يعرض في القلب من النور، فإذا عرض انفتح بصر القلب فرأى صورة ذلك الشيء فالانفتاح هو الفقه والعارض هو الفهم))<sup>(2)</sup>.

فالفقه لا يقتصر على العلم بالأحكام الشرعية وفهمها ، وإنما يتعدى ذلك إلى الكشف عن علل الأحكام ومآخذها ومقاصدها، مما يساعد المجتهد في استنباط الأحكام الفقهية من النصوص الشرعية ، كما أنه يؤدي إلى التزام المسلم بتلك الأحكام الفقهية، فيعمل بها بكل قناعة كما قال الحكيم الترمذي: ((إن الذي يؤمر بالشيء فلا يرى زين ذلك الأمر، وينهي عن الشيء فلا يرى شينه هو في عمى من أمره.. فإذا رأى زين ما أمر به وشين ما نهى عنه عمل على بصيرة، وكان قلبه عليه أقوى، ونفسه به أسخى وحمد على ذلك وشكر، والذي عمى عن ذلك فهو جامد القلب كسلان الجوارح ثقيل النفس بطيء التصرف))<sup>(3)</sup>. وقال في موضع آخر: ((فمن فقه أسباب هذه الأمور التي أمر ونهى، بماذا أمر ونهى، ورأى زين ما أمر وبهائه وشين

(1) انظر : المفردات للراغب الأصفهاني 384 ، الكليات لأبي البقاء 344/3 ، بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي .

(2) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 3/465 .

(3) نواذر الأصول للحكيم الترمذي ص 77 .

ما نهى تعاضم ذلك عنده وكبر في صدره شأنه ، فكان أشد تسارعاً فيما أمر، وأشد هرباً وامتناعاً مما نهى...<sup>(1)</sup>

**والفقه في الاصطلاح :** ((العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية))<sup>(2)</sup>، وزاده ابن خلدون توضيحاً حين قال : ((معرفة أحكام الله في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة)<sup>(3)</sup>، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفةيهما من الأدلة ، فإذا استخرجت تلك الأحكام من الأدلة قيل لها فقه))<sup>(4)</sup>، وعرفه الجرجاني بأنه: ((الإصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي تعلق به الحكم))<sup>(5)</sup>

## 2- تعريف المعاملات:

المعاملات في اللغة : جمع معاملة وهي مأخوذة من عاملت الرجل معاملة، إذا تعاملت معه وخالطته وعاشرتة ، والمعاملة تطلق على التصرف بالبيع ونحوه ، كما تطلق على المساقاة ، باعتبار أنها تقوم على العمل الصادر من الإنسان ، ويستعمل كل من العمل والفعل في التصرف الصادر عن الإنسان<sup>(6)</sup>، ويستعمل كل من العمل والفعل في التصرف الصادر عن كل من الحيوان والجماد . قال تعالى في تصرف الإنسان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(277)</sup> البقرة: (277)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(234)</sup> البقرة: (234)، وقال تعالى في التصرف الصادر عن الجماد:

(1) نوارد الأصول للحكيم الترمذي ص 78.

(2) التعريفات للجرجاني ص 216.

(3) الوجوب: ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم بحيث يذم تاركه مع الذم العقاب ، ويمدح فاعله ومع المدح الثواب.

الحظر: أو الحرام وهو ما طلب الشارع الكف عنه على وجه الحتم والإلزام فيكون تاركه مأجوراً مطيعاً وفاعله أثماً عاصياً .

الندب: ما طلب الشارع فعله من غير إلزام بحيث يمدح فاعله ويثاب ولا يذم تاركه ولا يعاقب.

الكراهة: هو ما كان تركه أولى من فعله. =

الإباحة: هو ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه ولا مدح ولا ذم على الفعل والترك .

هذه التعريفات من كتاب الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان، ص 39.

(4) المقدمة لابن خلدون ص 389.

(5) التعريفات للجرجاني ص 216.

(6) انظر : لسان العرب لابن منظور 887/2، والمفردات للأصفهاني ص 348.

﴿ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِعَاهِلَتِنَا يَا بُرْهَيْمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ الأنبياء : (62-63).

### والمعاملات في الاصطلاح تطلق على عدة معانٍ :

**المعنى الأول :** تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في الدنيا، سواء كانت تلك الأحكام تتعلق بالأموال أم بالنساء من زواج وطلاق أم بالمخاصمات والأقضية والتركات وغير ذلك . وهذا الإطلاق يستند إلى التقسيم الثنائي للفقهاء إلى عبادات ومعاملات .

قال ابن عابدين: ((المعاملات خمسة: المعارضات المالية، والمناكحات، والمخاصمات، والأمانات التركات))<sup>(1)</sup> ولهذا عرفها محمد قلعه جي وقنيبي بأنها: ((الأمر الشرعية المتعلقة بالأموال الدنيوية))<sup>(2)</sup> ، وبعبارة أخرى: ((الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الدنيا))<sup>(3)</sup> .

**المعنى الثاني :** تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في مجال المال والعلاقات الأسرية من زواج وطلاق ونفقات وغير ذلك، وهو ما تنتهجه أكثر كتب الفقه الحنفي، مراعاة لما في أحكام الأسرة من جانب تعاملي بين الزوجين .

**المعنى الثالث:** تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في مجال المال، ويستند هذا الإطلاق على تقسيم الفقهاء إلى عبادات، ومعاملات مالية، ومناكحات (أحوال شخصية) وعقوبات، وعلاقات دولية وغير ذلك، وعرفها الأستاذ علي فكري بأنها: ((علم ينظم تبادل الأموال والمنافع بين الناس بواسطة العقود والالتزامات))<sup>(4)</sup> .

والأولى بالاعتبار الإطلاق الثالث، لأنه يتفق مع طبيعة هذا العصر الذي يتجه إلى الدراسات الجزئية المتخصصة بدلاً من الدراسات الكلية العامة ، ولهذا يمكن تعريف المعاملات بأنها: ((الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الأموال))<sup>(5)</sup>

(1)- حاشية ابن عابدين 79/1 .

(2) معجم لغة الفقهاء لقلعه جي وقنيبي ص 438 .

(3) المرجع السابق 79/1 .

(4) المعاملات المالية والأدبية لعلي فكري 7/1 .

(5) المعاملات المالية الماصرة لمحمد شبير ص 10 .

## ثانياً : معنى فقه المعاملات باعتباره علماً :

عرف الغزالي " فقه المعاملات" بالمعنى الشامل لأحكام المال والأسرة بأنه: ((علم الحدود الموضوعة للاختصاص بالأموال والنسل للاستعانة على البقاء في النفس والنسل))<sup>(1)</sup>، وليس من العسير تعديل هذا التعريف ليقصر على فقه المعاملات المالية بأن يصبح: ((علم الحدود الموضوعة للاختصاص بالأموال للاستعانة على البقاء))<sup>(2)</sup>، ويمكن تعريف فقه المعاملات بعبارة أوضح بأنه: ((المعرفة العميقة للأحكام المتعلقة بتبادل الأموال التي تكشف عن مقاصد تلك الأحكام ، عللها ومآخذها ، وتربطها بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وذلك للتمكن من إنزال تلك الأحكام على الوقائع الجديدة)) .

## المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالمعاملات

من الألفاظ ذات الصلة بالمعاملات المالية ، الاقتصاد الإسلامي، والمعاملات الأدبية، والنظام المالي، والقانون المدني، والقانون التجاري، وفيما يلي بيان ذلك:

### أولاً: الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد في اللغة : من القصد، وهو التوسط ، وطلب الأسد، وعدم مجاوزة الحد، وهو على قصد، أي: رشد<sup>(3)</sup>

والاقتصاد في الأنظمة المعاصرة هو: ((علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة ، يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة<sup>(4)</sup>)

وأما الاقتصاد الإسلامي فقد عرفه الدكتور محمد العربي بأنه: ((مجموعة الأصول العامة " المعاشية" التي نستخدمها من القرآن والسنة والبناء " المعاشي " الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر))<sup>(5)</sup>

(1) جواهر القرآن للغزالي ص 21.

(2) التعريف بالمعاملات والاقتصاد لعبد الستار أبو غدة ضمن كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ص 12 .

(3) المصباح المنير للفيومي 692/2 ، المفردات للأصفهاني ص 404.

(4) مبادئ علم الاقتصاد لمصطفى كامل السعيد .

(5) الموسم الثقافي للمحاضرات العامة بالأزهر، محاضرة لمحمد العربي.